الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

25 **شعبان** 1435 – 23 **يونيو** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7
حقوق الانسان في العالم	28

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

حصرياً للعربية.نت تفاصيل الرجل الذي قتل أطفاله

المصدر: العربية نت السبت 23 شعبان 1435هـ - 21 يونيو 2014م
المصدر هنا

جدة - نواف القثامي

قبل خمسة أعوام كان يعيش زوجان في محافظة الطائف حياة تتخللها بعض الخلافات أدت في نهاية الأمر إلى ذهاب الزوجة إلى أهلها وممانعة زوجها في منحها أطفالها، وهو الأمر الذي عاد بالفاجعة على الأسرة الصغيرة بعد ذلك.

مر وقت طويل قبل أن يقرر الأب الذي قطع الأمل بعودة زوجته أن ينهي حياة أطفاله الثلاثة بسكين وبطعنات أربع اخترقت اجساد أكبرهم الذي يبلغ سبع سنوات وحتى أصغرهم البالغ من العمر عامين لينتهي الأمر باقتياده إلى حكم شرعي قضى بإعدام الأب قبل نحو عام.

ويقول عادل الثبيتي ممثل جمعية حقوق الإنسان في الطائف لـ"العربية نت" "كانت قصة مفجعة، أنا وقفت عليها وعرفت بعد المتابعة أنه تم إجراء كشف صحي للرجل ليتبين لاحقاً أنه لا يعاني من أي اعتلال نفسي أو يتعاطى مواد محظورة."

وأضاف الثبيتي للعربية نت "تم الحكم الآن بإعدامه وهذه القصة تمثل نموذجاً لأسوأ النهايات التي يمكن أن تتسبب بها المشاكل الأسرية وما يتبع ذلك من عنف أسري يطال الأطفال قد يهدد حياتهم أو ينتهي إلى مثل ما حدث في هذه القصة."

وتقيم جمعية حقوق الإنسان في السعودية فعاليات متعددة للتذكير بحقوق الطفل وواجباته والمسؤولية الملقاة على عاتق الوالدين، وتوضيح آثار العنف النفسية والجسدية التي قد يتعرض لها الطفل، وهو أمر كان واضحاً في آخر فعاليات الجمعية التي أقيمت في محافظة الطائف خلال الأيام الثلاثة السابقة.

يذكر أن دراسة حديثة أجراها مركز أبحاث مكافحة الجريمة بوزارة الداخلية أظهرت تفشي ظاهرة الإيذاء ضد الطفل في المجتمع السعودي بشكل عام، واتضح معها أن خمسة وأربعين في المائة من الأطفال المشاركين في الدراسة يتعرضون لصورة من صور الإيذاء في حياتهم اليومية، وواحد وعشرين في المئة منهم يتعرضون للإيذاء بشكل دائم، في حين يتعرض أربعة وعشرون في المائة من الأطفال السعوديين للإيذاء أحياناً عدا عن الإيذاء النفسي والإهمال.

أفياء

المتاجرة بالأجساد!!

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 25 شعبان 1435هـ - 23 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140623/Con20140623708034.htm

عزيزة المانع

طالما هناك جهل وأطماع مادية وغرائز فطرية، فإن مشكلة تزويج الطفلات لن تنتهي، وسيظل المتاجرون ببناتهم يبيعونهن في سوق الشهوات لمن يدفع أكثر دون أن تتحرك في صدورهم أدنى عاطفة رحمة تمنعهم من أن يزفوا طفلة الحادية عشرة لشيخ تجاوز السبعين!!

وتظل المسؤولية معلقة في عنق من بيدهم رفع مثل هذا الظلم عن الصغيرات بوضع أنظمة حاسمة تمنع عقد مثل تلك الصفقات التي تتحول فيها الأنثى إلى مجرد جسد يهدى ويباع ويشترى، في انتهاك واضح وصريح للكرامة الإنسانية.

جاء في صحيفة الحياة يوم الخميس الماضي أن ممثل الجمعية الوطنية لحقوق الانسان في محافظة الطائف، ذكر أن الجمعية تمكنت من إيقاف إمضاء زواج شقيقتين مازالتا في سن الطفولة برجلين مسنين وذلك بعد أن تلقت شكوى من بعض أقارب الطفلتين يعترضون على ذلك الزواج.

قطعا هو مما يحمد للجمعية أن تتدخل لتنقذ الصغيرتين من زواج محكوم عليه بالفشل مقدما، لكن ما يبعث على التساؤل كيف يمكن للجمعية أن تتدخل وتمنع إتمام الزواج دون أن يكون هناك نظام قائم تستند إليه ويعطيها الحق في التدخل والمنع؟ إن هذا ما يجعلنا نشك في جدوى هذا المنع، فهو ليس قطعيا، وليس هناك عقوبة تنتظر الأب أو الزوج المنتظر ليرتدعا عن إتمام ذلك الزواج، ومن المتوقع أن الأب، إن لم يكن مقتنعا بمضرة هذا الزواج على ابنتيه، أو إن كان أصلا غير معني بمصلحة بناته، أن يغافل الجميع ويزوجهما بعد زمن قصير، ما دام ليس هناك ما يجبره على الامتناع عن تزويجهما في تلك السن الغضة!

هذا يعني أننا لسنا في حاجة قوية إلى إصدار نظام يحدد السن الأدنى للزواج فحسب، وإنما أيضا في حاجة إلى اصدار نظام يجرم الأب الذي يزوج بناته قبل السن المحددة ويجرم معه الرجل الذي يقبل على الزواج من طفلة لم تبلغ بعد السن النظامية للزواج.

وقد بشرنا منذ بضع سنوات أن وزارة العدل بصدد إصدار نظام يقيد السن الأدنى للزواج، إلا أننا إلى الآن لم نر له أثرا !!.

ربما لأن نظام تحديد السن الأدنى للزواج أدرج ضمن نظام الأحوال الشخصية، إلا أن نظام الأحوال الشخصية منذ سنوات وهو يمر بمرحلة مخاض متعسر لا يعلم إلا الله متى ستنتهي، وبقاء نظام تحديد السن الأدنى للزواج مربوطا به يضر بالمصلحة العامة، ومن الخير سرعة إصداره وعدم تأخيره.

نظمتها الشؤون النسوية بالمديرية العامة لمكافحة المخدرات

الشريف دشن فعاليات حملة (الوطن.. بسواعد امرأة) لمكافحة الاتجار بالمخدرات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 شعبان 1435هـ - 23 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/946638

الرياض – علي الحضان

دشن مساعد المدير العام للشؤون الوقائية الأستاذ عبدالإله الشريف، معرض جهود المملكة في مكافحة المخدرات والذي يتزامن مع مهرجان الرياض للتسوق والترفيه في عامه العاشر، ونظم بمركز المملكة التجاري بالرياض، حيث تحتفل دول العالم من كل عام يوماً عالمياً لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وتعتبر المملكة من أوائل الدول الموقعة على هذه الاتفاقية بالمتابعة الدؤوبة والدعم اللامحدود من القيادة، ومن قبل رجل الأمن الأول صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية، وإشراف مباشر من مدير عام مكافحة المخدرات لتكثيف البرامج التوعوية الخاصة بأضرار المخدرات لمحاربة، هذه الآفة الخطيرة حيث تم وضع خطط مدروسة لفعاليات اليوم العالمي لمكافحة المخدرات لهذا العام يتم من خلالها تقديم الرسالة التوعوية الوقائية يتضمن العديد من المحاضرات والمعارض وحلقات النقاش وورش العمل التدريبية لمختلف القطاعات (الجمعيات الخيرية، هيئة حقوق الإنسان، وإدارة مكافحة المخدرات بالحرس الملكي، والمراكز الصحية، ومكتب ديوان للمحاماة والاستشارات) احتفالاً بهذه المناسبة، ومن ضمن فعاليات اليوم العالمي لمكافحة المخدرات تم عقد حلقة نقاش بالتعاون مع هيئة حقوق الإنسان بمشاركة عدد من القيادات والخبيرات والمختصات في المجالات التربوية والاجتماعية والإعلامية، وذلك بهدف تقديم الرأي والمشورة بالرسالة التوعوية ومضمونها وأساليبها والتي يتم توجيهها لكافة أفراد المجتمع بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة المخدرات حيث شارك بالاجتماع (وزارة التعليم العالي، وزارة الصحة، وزارة الشؤون الاجتماعية، هيئة حقوق الإنسان، مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، القطاع الإعلامي).

وأشادت مديرة إدارة الشؤون النسوية بالمديرية العامة لمكافحة المخدرات أمل بنت يوسف خاشقجي بالتعاون الملموس من قبل العديد من القطاعات بمشاركتهم في فعاليات اليوم العالمي لمكافحة المخدرات تحت شعار (الوطن بسواعد امرأة) وذلك من منطلق الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية حيث ستشارك أمانة مدينة منطقة الرياض بوضع شعار المديرية وعبارات توعوية على لوحات الطرق في مدينة الرياض.

وسيكون لهيئة السياحة والآثار مشاركة بفعاليات اليوم العالمي في جميع فروعها بمناطق المملكة وذلك بوضع معرض متنقل لها يتم من خلاله توعية أفراد المجتمع.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

..حُكم عليهم بالسجن مدداً تتراوح بين 3 و6 سنوات

إدانة 5 أشخاص باستبدال العلم السعودي بعلم كتب عليه "مملكة قطيف الغد"

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 شعبان 1435هـ - 23 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/946682

الرياض – مبارك العكاش

أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة بمقرها الصيفي في محافظة جدة أحكاماً بالسجن تتراوح بين 3 و 6 سنوات بحق 5 متهمين لقيامهم بإنزال علم المملكة العربية السعودية من على مدرسة زين العابدين الابتدائية بمحافظة القطيف واستبداله بعلم أسود كتب عليه "مملكة قطيف الغد".

وأدين المتهم الأول بالاتفاق مع أحد الأشخاص على إنزال علم المملكة من على مدرسة زين العابدين الابتدائية بمحافظة القطيف واستبداله بعلم أسود، وطلبه من المدعى عليهما الثاني والثالث الاشتراك في تنفيذ هذه العملية، وأخذه لسيارة أخيه ومروره على كلٍ من (الثاني والثالث) وانطلاقهم إلى المدرسة لتنفيذ ما اتفقوا عليه، وقررت المحكمة سجنه ست سنوات اعتباراً من تاريخ إيقافه، ومنعه من السفر خارج البلاد مدة مماثلة.

كما حكمت المحكمة على المدعى عليه الثاني بالسجن ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ إيقافه ومنعه من السفر مدة مماثلة، إثر إدانته بالاشتراك مع بقية المتهمين في عملية إنزال علم المملكة من المدرسة.

كما تم إدانة المتهم الثالث بالاشتراك مع (الأول والثاني) في عملية استبدال علم المملكة بالعلم الأسود، وتقرر حبسه ثلاث سنوات وستة أشهر اعتباراً من تاريخ إيقافه ومنعه من السفر خارج البلاد خمس سنوات.

فيما، قرر ناظر القضية الحكم على المدعى عليه الرابع بالسجن أربع سنوات اعتباراً من تاريخ إيقافه ومنعه من السفر خارج البلاد مدةً مماثلة، لإدانته بالاشتراك في العملية نفسها وقيامه بتصويرها عن طريق جوال المتهم الخامس.

وثبت للمحكمة أيضاً تورط المتهم الخامس مع بقية المتهمين في عملية استبدال العلم، وقيامه بتخزين ما من شأنه المساس بالنظام العام، وقد ورد في إقراراته المصدقة شرعاً والمتضمنة أنه هو من قام بالاتفاق مع المدعى عليه الأول لتنفيذ هذه العملية، وهو من قام بإحضار العلم الأسود ثم الصعود فوق البوابة الرئيسية للمدرسة ونزع علم المملكة ووضع العلم الأسود مكانه وشطب عبارة المملكة العربية السعودية من على اللوحة وكتابة "مملكة قطيف الغد" بدلاً عنها، وطلبه من (المتهم الرابع) المشاركة في العملية من خلال تصويرها بجواله، وقررت المحكمة تعزيره بالسجن خمس سنوات اعتباراً من تاريخ إيقافه ومنعه من السفر خارج البلاد مدة مماثلة لسجنه.

وقرر المدعي العام وجميع المتهمين الاعتراض على الحكم، وتم إفهامهم بأن آخر موعد لاستلام اللوائح الاعتراضية بعد 30 يوماً من الموعد المحدد لاستلام الصك، وإذا مضت المدة دون تقديم لائحة اعتراضية سيتم رفع القضية إلى محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة لتدقيق الحكم بدونها.

100 مليار ريال حجم تعثر المشاريع سنوياً و95٪ من أموالها مهدرة

اختصاصيون لـ "الرياض": "المالية" ومقاولو الباطن يتحملان أسباب تعثر المشاريع

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 شعبان 1435هـ - 23 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/946664

الرياض - أسمهان الغامدي

تجاوزت الخسائر السنوية للمشاريع المتعثرة في المملكة 100 مليار ريال سنويا، أي ما يعادل 13% كنسبة تعثر من مجمل المشاريع التنموية في المملكة.

وقد أعلن منتدى الشفافية العالمية أنه يوجد ما يقارب ال31 مشروعا في المملكة من عام 2000 وحتى عام 2102، وأشارت التقارير الرسمية إلى أن حجم تعثر المشاريع وتأخرها قد وصل إلى أكثر من 550 مليار ريال حسب تقديرات الغرفة التجارية بالرياض، وأن 90% من تعثر المشاريع بسبب قصور أداء مختلف الأطراف من مقاول واستشاري والجهة المالكة للمشروع وأن 95% من أموال المشاريع الصغيرة مهدرة.

وأبانت التقارير أن تعثر المشاريع لا يخرج عن المقاولين والاستشاريين والجهات الحكومية المعنية بالإشراف والأنظمة الحكومية المنظمة لقطاع المقاولات أو الجهات الأخرى التي لها علاقة بهذه المشاريع كالجهات المستفيدة والبلديات، كما ترجع أسباب تعثر المشاريع إلى قدم الأنظمة والقوانين والتشريعات وعدم مسايرتها لضخامة الإنفاق الحكومي وحيويته وسرعته وخلو هذه الأنظمة من إجراءات رادعة للمقاولين المتلاعبين بالمشاريع الحكومية، وكذلك صفقات عقود الباطن، ووجود دخلاء على قطاع المقاولات.

"الرياض" تبحث أسباب تعثر المشاريع الحكومية التي تكمن بحسب الاختصاصيين في ضعف كفاءة الإشراف والمتابعة والرقابة وتقييم دراسة العروض والمواصفات الفنية من قبل بعض الجهات الحكومية، إضافة إلى ضعف القدرات التمويلية والفنية، وعدم كفاءة بعض الاستشاريين، والشركات المنفذة للعقود، وعدم مراعاة الضمير في تنفيذ المهمة على الوجه المطلوب، وإرساء العقود على شركات غير مؤهلة لتنفيذ المشاريع، والفساد الإداري في بعض الأجهزة الحكومية والشركات المنفذة لتلك المشاريع، وترسية المشاريع على السعر الأقل والرخيص، وعدم وجود رقابة عليا تشرف على المشاريع، وضعف إمكانات أجهزة الإشراف، وبيع بعض المشاريع لمقاولين من الباطن.

" نزاهة " .. والمسؤولية

بداية اعتبر الدكتور عبدالوهاب القحطاني الأكاديمي بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن وزارة المالية هي الأساس فيما يخص تعثر المشاريع من الناحية المالية لأنها الممول والطرف الأهم والأقوى في المعادلة. ولوزارة المالية خبرة طويلة تساعدها على نجاح تنفيذ المشاريع، لكن للأسف تغلب النظرة للتكاليف على رؤية الجودة. وهذا بلا شك بيت القصيد في تعثر الكثير من المشاريع الحكومية، حيث ترسى معظم المشاريع الحكومية على المقاول الأقل تكلفة بغض النظر عن الجودة والكفاءة.

وقال: يعتبر تعثر المشاريع الحكومية أحد معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، حيث لمسنا في العقود الثلاثة الأخيرة عن مشاريع عملاقة لم تظهر إلى حيز الوجود لأسباب عديدة على رأسها الفساد في اختيار الشركات المنفذة للمشاريع والمبالغة في تقدير تكاليف المشاريع وسوء تقييم أداء وتصنيف الشركات المنفذة للمشاريع وعدم توافر الرقابة الفعالة من قبل الجهة المستفيدة والجهة الممولة للمشاريع.

وزاد أنه منذ عقود طويلة قبل تأسيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" كان هناك فساد في إسناد وإرساء المشاريع.
وعلى الذين يتهمون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أن يقرأوا تاريخ الفساد في المشاريع ليعرفوا أن الهيئة ليست المسؤول الأول عن الفساد وتعثر المشاريع، بل لقد أثقلت بمسؤولية كبيرة لا تستطيع أداءها، والأيدي مكتوفة في الإجراءات والعقوبات والمحاسبة. فالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد مسؤولة عن استمرار الفساد، لكنها ليست مسؤولة عن ما حدث قبل تأسيسها من فساد.

د.عبدالوهاب القحطاني: تعثرنا لأن نظرة التكاليف تغلب على رؤية الجودة

مقاومة التغيير

وحول التحرج من تغيير الأنظمة والاكتفاء بالتعديل والإضافة أبان د.القحطاني أن مقاومة التغيير من أكثر معوقات نجاح الأنظمة وبالأخص ما يتعلق بتطوير آلية وإجراءات ترسية المشاريع الحكومية من قبل الجهات المستفيدة والجهات الممولة مثل وزارة المالية التي لا تزال تطبق أنظمة ولوائح لا تتماشى مع التطور الاقتصادي في المملكة.
مشيرا إلى أن الكثير من الأنظمة واللوائح والإجراءات بحاجة للتطوير لتواكب التغيرات الطارئة والمستمرة في بيئة الأعمال الاقتصادية في المملكة.
لابد أن تكون ثقافة التغيير والتطوير صفة ملازمة لإنجاز المشاريع وفق أنظمة وإجراءات وخطوات مرنة تتماشى مع بيئة الأعمال سواء المحلية أو العالمية في حال ارتفاع أسعار المواد الإنشائية الأساسية على سبيل المثال.
وعن علاقة القطاع الخاص بالحكومي أشار إلى أنه لنجاح المشاريع لابد أن تكون هناك علاقة طيبة بين الشركات المنفذة للمشاريع والجهات الحكومية المستفيدة منها، ناهيك عن أهمية وزارة المالية في هذه العلاقة التي يجب أن تبنى على الثقة والمهنية وليس حسب المصالح الشخصية التي قد تكون الأساس في تعثر وفشل المشاريع الحكومية. يجب أن تبنى العلاقة على أساس المشاركة في نجاح المشاريع الحكومية وعدم إلحاق الضرر بالمقاول لظروف خارجة عن إرادته في حال ارتفاع الأسعار.

أنظمة مرنة

بينما قال الخبير الاقتصادي عضو اللجنة المالية بمجلس الشورى الدكتور فهد بن جمعة: إن المملكة تتمتع بأنظمة مرنة قابلة للتحديث والتعديل دون الحاجة للتغيير، وذلك لأن المملكة لديها خطة مرنة قابلة للتحديث حسب المتغيرات والتطور العلمي والتقني، مشيرا إلى أن هذا لا يمنع إضافة مواد جديدة وتعديل سابقة كما يعمل مجلس الشورى باستمرار.
وزاد أن الجميع ينتقد الأنظمة ويبرز السلبيات دون أن يجتهد في وضع الحلول أو اقتراحها، ويعتبر المبالغ التي تصرفها الدولة على بعض المشاريع ضخمة ومبالغ فيها والبعض يصنفها ضمن دائرة الفساد دون أن يكون لديه أي خلفية، حيث جميع المشاريع والميزانيات المرصودة لم توضع من فراغ بل إنه تم دراستها من قبل مختصين ولجان وجهات حكومية متعددة واستشاريين درسوا كافة الجوانب وعلى أساسها تم تحديد الميزانيات المرصودة لنحصل على مشاريع مكتملة وبجودة عالية.

وحول تعثر المشاريع رفض د.الجمعة أن تكون جميع المشاريع المتعثرة دليل وجود فساد، فقد يكون التعثر لأسباب فنية، أو بسبب تراكم المشاريع على مقاول واحد، فيتجاوز بذلك المقاول الطاقة التنفيذية له ما يسبب إرباكا للمشروع وبالتالي يحدث التعثر.

تعاقد الباطن ليس فسادا

واعتقد أن تعثر المشاريع بسبب تعطل المقاول وإعطاء المقاول الذي تعاقدت معه الدولة المشروع لمقاول أصغر في الباطن ليس فسادا بل هو سوء تقديرات من قبل المقاولين وإعطاء من هو غير أهل للمشروع، مشيرا إلى أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ليس من واجبها أن تتدخل في أسباب تعثر المشاريع الفنية، حيث إن دورها يجب أن يكون في الأمور التي فيها فساد وسرقة أموال ورشوة وخيانة للعقد وتواطؤ، ولا يجب عليها أن تتدخل في مشاريع تعاقدت عليها الدولة بشروط ومقاييس يتابعها ديوان المراقبة وجهات معنية أخرى.
وزاد د.الجمعة أن من أسباب تعثر المشاريع طول مدة تنفيذ المشروع التي قد يحدث فيها تغير الظروف والأسعار والأنظمة وارتفاع التكاليف، وهنا يجب على المسؤول المعني بوزارة المالية أن يتحقق من مدى كفاءة المقاول، وعدد المشاريع التي يتولى تنفيذها في الوقت نفسه، وأن يكون مقاولو الباطن محددين ومعروفين.
ورأى أن علاقة القطاع الحكومي بالخاص لازالت بسيطة ولا ترتقي للمستوى المأمول حيث إن العلاقة يحب أن تكون قوية وفعالة خاصة وأن القطاع الخاص يتأثر بالقرارات الحكومية، كما أن المنشآت الصغيرة تشكل 80% من إجمالي المنشآت، فالقيمة المضافة لهذه المنشآت لازالت منخفضة إلى الآن فجميع المنشآت الصغيرة والمتوسطة تمثل حسب

الإحصائيات الأخيرة 33% من الناتج المحلي بينما في دول العالم وخاصة في البلدان المتقدمة متوسط مشاركة المنشآت الخاصة في الدولة هي من 60 – 80% .
ويرى د.الجمعة أن القطاع الخاص يجب أن يتحمل مسؤولياته، ولن يتحمل مسؤولياته ويكون فاعلا إلا بإحلال التقنية والمعرفة مكان اليد العاملة، وتوظيف السعودي مكان الأجنبي.
جهات متعددة
من جهته رفض الخبير الاقتصادي فضل البوعينين إرجاع مسؤولية تعثر المشروعات الحكومية إلى جهة واحدة فحسب؛ بل يفترض أن تتحمل مسؤولية التعثر أو الفشل جهات مختلفة؛ ومنها الوزارة التي يتبع لها المشروع؛ والشركة الاستشارية إن وجدت؛ والشركة المنفذة؛ والجهات الرقابية في الحكومة؛ ثم المسؤولية الأولية في آلية المناقصات العامة التي تتسبب دائما في تعثر المشروعات لأسباب مرتبطة بآلية اختيار الشركة المنفذة؛ وهي آلية لا تخلو من الأخطاء المكررة.
إضافة إلى ما سبق؛ فنظام عقود الباطن؛ يتسبب دائما بتعثر المشروعات بسبب انتقال المشروع من مقاول إلى آخر بعد استقطاع نسبة الربح مقدما؛ وهكذا دواليك حتى يصل العقد للمقاول الأخير الذي يجد نفسه مرغما على الغش؛ أو وقف المشروع بسبب الخسائر التي حدثت بعد تقلص قيمة المشروع تدريجيا في مرحلة الانتقال من مقاول إلى آخر.
وزاد أن استبعاد الشركات العالمية من التنفيذ يسهم في زيادة حجم التعثر. فدعم الشركات السعودية يجب ألا يكون على حساب الوطن وجودة مشروعاته التنموية. فمقاولات الباطن؛ من المقاولات المعتمدة؛ ولكن بشرط أن تكون تحت مظلة المقاول الرئيس؛ الذي يستفيد من خبرات الشركات الأخرى لإنجاز جانب من العمل المتخصصين فيه؛ فيصبح المقاول الرئيس مسؤولا عن التنفيذ؛ وليس كما يحدث حاليا حيث تتقدم الشركات الكبرى للفوز بالعقد ثم تقوم ببيعه لشركة أخرى بنظام الخصم؛ أي خصم جزء من قيمة العقد كأرباح مدفوعة للشركة التي رسّي عليها المشروع. وبذلك تتحول عقود المقاولات إلى عقود مضاربة بنظام "مقاولات الباطن".
مؤكدا أن كل هؤلاء مسؤولون مسؤولية تامة عن تعثر المشروعات الحكومية. أما "نزاهة" فهي مسؤولة عن تتبع المشروعات المتعثرة ومحاسبة المتسببين فيها؛ بل ومطالبتها لهم بدفع الخسائر المترتبة على التأخير؛ وهو أمر غير مطبق محليا؛ ولو طبق لما وجدنا تعثرا يذكر في المشروعات الحكومية.
تأخر في اتخاذ القرارات
وأبان د.فضل أننا وصلنا إلى القناعة بوجود المشكلة في إنجاز المشروعات؛ ولكننا نتراجع عن اتخاذ قرار المعالجة؛ وهذا خطأ فادح يؤدي إلى استدامة المشكلة بدل حلها. أعتقد أن التغيير الأمثل هو في عودة وزارة الأشغال العامة التي يفترض أن تتولى المشروعات بشكل متكامل؛ وأن تكون المرجعية الوحيدة للتنفيذ. أو أن تُنشأ هيئة ملكية مشكلة من ذوي الخبرة والاختصاص وتكون مرتبطة بمقام خادم الحرمين الشريفين تهتم بالمشروعات الإستراتيجية؛ وتكون المسؤولة عنها. يمكن أيضا أن تتبنى الحكومة إنشاء شركة تهتم بالإنشاءات العامة وتكون الذراع التنموية للحكومة. ومن الاقتراحات أيضا أن تعطى إمارات المناطق دورا أكبر في التنمية وأن تكون مسؤولة من خلال مجالس المناطق عن التنمية في حدودها الإدارية؛ والأمر نفسه ينتقل إلى المجالس البلدية التي يمكن أن يكون لها دور رقابي أكبر في المشروعات البلدية، كما أعتقد أن إعطاء مجلس الشورى دوره الرقابي الأساسي سيساعد كثيرا في تطوير أداء الوزارات وبالتالي تنفيذ المشروعات بالشكل المطلوب.
وقال: قد يكون لوزارة المالية بعض المسؤولية تجاه المشروعات المتعثرة؛ إلا أن دورها الحقيقي هو في دفع فواتير التنمية وليس مراقبة مشاريعها وضمان تنفيذها؛ فهذه مسؤولية الوزارات المعنية والجهات الرقابية والشركات الاستشارية. ولكني أحمل المالية بعض المسؤولية لأسباب مرتبطة بنظام المناقصات العامة؛ وإصرارها الدائم على إرساء المشروعات على الشركة ذات السعر الأقل؛ وإن نفت الوزارة هذه الآلية؛ كما أن إسناد الإشراف على المشروعات المقرة من المالية إلى شركات استشارية عالمية بعقود موازية لعقود المشروعات يضمن بإذن الله حسن التنفيذ.
علاقة تكاملية
واعتقد د.فضل حول العلاقة بين القطاعين العام والخاص أن المستفيد الأول من الشراكة هو القطاع الخاص الذي استأثر بجميع المشروعات؛ وربح المليارات في الوقت الذي تسبب فيه بتعثر المشروعات وتخلفنا خدميا مقارنة بالدول القريبة. وما أنفق من أموال ضخمة.
كما أنه يجب أن تكون العلاقة أكثر كفاءة لو فتحت السوق للشركات الأجنبية الكفؤة وبدأت الشركات في التنافس فيما بينها على الجودة والكفاءة؛ حينها سنجد أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص أكثر متانة وتحقيقا للمنفعة لكلا الطرفين.

الموافقة على الاستفادة من الدوائر التلفزيونية في "الشهادة" و"التزكية"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25 شعبان 1435هـ - 23 يونيو 2014م
http://www.alhayat.com/Articles/3147728

الرياض - «الحياة»

وافق المجلس الأعلى للقضاء خلال اجتماعه الـ10 أخيراً، على مناسبة العمل من خلال الدوائر التلفزيونية في الترجمة الهاتفية والشهادة والتزكية والاستخلاف، لاسيما في القضايا التي لا إتلاف فيها، وذلك بعد التحقق من هوية المتصل والمتصل عليه من طريق البصمة الإلكترونية.

وقال الأمين العام والمتحدث الرسمي للمجلس سلمان النشوان في بيان صحافي أمس، إن المجلس اشترط في استخدام الدوائر التلفزيونية أن تكون بالصورة الحية للمتصل والمتصل عليه صوتاً وصورة، ومن طريق مترجمين معتمدين من وزارة العدل في ما يخص الترجمة، وبإشراف مباشر من القاضي أو القضاة ناظري القضية للتحقق من صحة وسلامة الاتصال.

وأوضح النشوان أن للقاضي السلطة التقديرية في استدعاء الخصوم، معتبراً أن موافقة المجلس على هذا الإجراء ستسهل عملية التقاضي وتحقق العدالة الناجزة، مشيراً إلى أن المجلس وافق على خطة الأمانة العامة الخاصة باستراتيجية الحلول الآنية والمستقبلية لمعالجة أسباب الشكاوى المقدمة للمجلس، باستثناء محور تفريغ القضاة لدراسة القضايا، إذ أجل النقاش فيه لحاجته إلى مزيد من الدراسة.

وأفاد بأن المجلس وافق على ما رفعه وزير المالية في شأن طلب تفريغ عدد من القضاة للأعمال المتعلقة بالحكورات وأصحاب الولاية وغيرهم، مما هو خارج نطاق اختصاص كاتب العدل ضمن نطاق مشروع خادم الحرمين الشريفين لتوسعة المسجد النبوي الشريف.

وأضاف: «وقرر المجلس أن يكون تفريغهم للعمل خارج وقت الدوام الرسمي حتى لا تتأثر بقية أعمالهم القضائية»، مبيناً أنه تمت الموافقة على ما جاء في المحاضر المرفوعة من لجنة إعداد التوصيات اللازمة لتنفيذ بنود آلية العمل التنفيذية لنظام القضاء المتعلقة بمواضيع عدة، ومنها نقل الاختصاص في نظر القضايا الحقوقية من المحاكم الجزائية إلى المحاكم العامة، ونقل الدوائر الإنهائية من المحاكم العامة إلى محاكم الأحوال الشخصية، ونقل الاختصاص في نظر القضايا الجزائية المشتركة من المحاكم العامة إلى المحاكم الجزائية، وتحديد تاريخ مباشرة المحاكم العمالية اختصاصها، وتخصيص قضاة للنظر في قضايا الأوقاف والوصايا وإنهاءاتهما.

ووافق المجلس على تسمية رؤساء لبعض محاكم الدرجة الأولى، وتسمية رئيس لمحكمتي الأحوال الشخصية في المدينة المنورة والدمام، وتعيين عدد من الملازمين القضائيين الحاصلين على درجة الماجستير على درجة قاضي (ب)، وترقية عدد من الملازمين القضائيين المكملين المدة النظامية للترقية إلى درجة قاضي (ج).

رئيس "الأمر بالمعروف": بلاغات الابتزاز تصل إلى 12 يومياً.. و"الرجال" ضحايا

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25 شعبان 1435هـ - 23 يونيو 2014م
http://www.alhayat.com/Articles/3147703

الرياض - أحمد الجروان

كشف إحصاء صادر عن الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بلوغ حالات الابتزاز المبلّغ عنها في السعودية 12 بلاغاً يومياً، إذ قال رئيس الهيئة الدكتور عبداللطيف آل الشيخ: «إن الهيئة تلقت 729 بلاغاً خلال شهرين فقط».

وأشار آل الشيخ خلال الزيارة التفقدية التي قام بها أمير منطقة الرياض تركي بن عبدالله لمقر الرئاسة العامة في الرياض أمس، إلى أن وحدة مباشرة بلاغات الابتزاز عالجت أكثر من 120 قضية حدثت في الرياض، مبيناً أن الخط الساخن لاستقبال البلاغات يتكون من 10 خطوط.

وأكد رئيس الهيئة أن ظاهرة الابتزاز تعدت النساء لتطاول الأطفال والرجال، مضيفاً: «هذه - في الحقيقة - ظاهرة يجب أن يتخذ فيها إجراء حازم قوي وسريع، ويصدر فيها أنظمة وتعليمات تحمي الناس من هذا الشر العظيم، الذي قد يتطور إلى أحداث لا ترقى إلى أن تكون في هذا البلد الذي ينعم بالأمن والاستقرار، فهي أمور تخالف ديننا وعقائدنا ومروءتنا ومبادئنا».

وبيّن أن الرئاسة من خلال وحدة مكافحة السحر والشعوذة ضبطت خلال الأشهر الماضية 51 قضية، كما استقبلت الوحدة 586 بلاغاً، وأتلفت 2221 عملاً سحرياً أو شعوذة.

وأضاف: «بلغ عدد المواقع والصفحات التي تم الرفع من وحدة الجرائم المعلوماتية لحجبها حوالي 24508 مواقع، تحوي مخالفات شرعية وأخلاقية وعقدية».

وتحدّث عن إنشاء وحدة لحقوق الإنسان لتلقي التظلمات، سواء أكان من منسوبي الهيئات أم من الذين يقع منهم شيء من التجاوز، مؤكداً أن من أراد التقدم إلى الهيئة فهناك وحدة تقوم بمتابعة قضيته إلى أن تنتهي بأسلوب حضاري، يتمثل في متابعة قضية المدعي ودرسها دراساً وافياً.

وبيّن أن عدد قضايا المسكرات المضبوطة من الرئاسة خلال العام الماضي بلغت 2607 قضايا، مفيداً بأن مناطق جنوب المملكة شهدت خلال العام الماضي إتلاف 750 مصنعاً محلياً».

وحول المسكرات المهربة من الخارج، قال: «آخر كمية تم ضبطها كانت في جدة، وتقدر قيمتها بحوالى 15 مليون ريال، وتم العثور خلال الأيام الماضية على كميات من الخمور، أما قضايا المخدرات فتم التعامل مع 355 قضية».

وأوضح أن الرئاسة أبرمت مذكرات للتفاهم مع 17 جامعة سعودية، ومذكرات تفاهم مع خمس جهات حكومية، تتمثل في وزارة الصحة وهيئة حقوق الإنسان والهيئة العامة للسياحة والآثار ودارة الملك عبدالعزيز ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، كما أنها تتلقى الدعم من وزارتي الخارجية والداخلية من خلال بعض الدورات.

ينبع: تحقيقات مع موظف في "كتابة عدل" متهم بـ "المتاجرة بالتأشيرات"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25 شعبان 1435هـ - 23 يونيو 2014م
المصدر هنا

بدأت كتابة العدل بمنطقة المدينة المنورة التحقيقات حول اتهامات تقدم بها موظفون يعملون في كتابة العدل بمحافظة ينبع ضد رئيسهم، اتهموه بالفساد وسوء استغلال السلطة، إضافة إلى تزوير راتبه للحصول على أكبر قدر من تأشيرات الرعاة للمتاجرة بها وبيعها.

وحضر مسؤو أول من أمس، إلى محافظة ينبع للاستماع إلى أقوال «الموظف» في التهم الموجهة إليه، إضافة إلى أقوال الموظفين المدعين في الدائرة نفسها، وشهادة وأقوال بقية الموظفين بينهم كاتب عدل.

وعلمت «الحياة» من مصدر موثوق أن رئيس كتابة العدل الثانية بالمدينة المنورة تولى التحقيق مع الموظفين المدعين على رئيسهم باستغلال المركبات الرسمية للسفر خارج وقت الدوام الرسمي، إضافة إلى تزوير راتبه للحصول على أكبر قدر من تأشيرات الرعاة بهدف المتاجرة وبيعها، وعدد من التهم الأخرى التي ادعوا أنها تضر بهم كموظفين في الدائرة نفسها وتميّز بينهم وبين زملائهم.

وكانت جهات حكومية شرعت أخيراً، بالنظر في شكوى تقدم بها موظف يعمل بكتابة العدل في محافظة ينبع ضد رئيس الدائرة، بعد أن اتهمه باستغلال سلطته الإدارية في تنفيذ مصالحه الشخصية، والتشكيك في أهليته لحمل مسؤولية النهوض بالمجتمع، إذ تقدم الموظف بالشكوى الرسمية (تحتفظ «الحياة» بنسخة منها وبنسخة من المستندات المرفقة معها) إلى جهات رقابية وحكومية عدة، منها هيئة مكافحة الفساد وهيئة الرقابة والتحقيق العام ووزارة العدل ومحافظة ينبع.

وتمثلت الاتهامات التي وجهها الموظف إلى رئيسه في توكيله لأحد الموظفين المعروفين بالدائرة نفسها لتنفيذ أعماله الشخصية وتعقيبه على جميع معاملاته الرسمية لدى الدوائر الحكومية أثناء الدوام الرسمي، إضافة إلى طلبه من وكيله الذي يعمل بإدارته نفسها استخراج تأشيرات للعمالة من وزارة الزراعة وبيعها على العمالة الوافدة، إضافة إلى اتهامه بطرد المراجعين من المكتب والتلفظ عليهم بألفاظ بذيئة.

وأشارت الشكوى إلى أن الموظف يستخدم ما يملكه من صلاحيات إدارية أو من يستجيبون له من معارفه بفرع وزارة العدل في منطقة المدينة المنورة للتقريب ومكافأة من يلوذون به من موظفي الإدارة التي يرأسها بينبع، لتكون لهم المزايا والترقيات والانتدابات مع حرمان غيرهم من خارج دائرة المعرفة من حقوقهم الوظيفية من تجميد وظيفي وإحباط في حال تقدمهم بشكوى لجميع الإدارات ذات الشأن.

المملكة تحتل المرتبة الثالثة كأعلى الدول جذباً للمواهب المهاجرة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 شعبان 1435هـ - 23 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/946554

أظهرت دراسة حديثة أن المملكة تحتل المركز الثالث في قائمة أكثر الدول جذباً للكفاءات والتي شملت 13 دولة حول العالم مسجلة ارتفاعاً بنسبة 0.9% بمجمل القوى العاملة.

جاء ذلك ضمن الدراسة العالمية التي أجرتها "لينكد إن" لمتابعة هجرة الكفاءات المهنية خلال 12 شهراً والتي شملت مشتركي الشبكة الذين يصل عددهم إلى 300 مليون مشترك حول العالم.

وفي تعليق على هذه الدراسة التي أجرتها الشبكة قال علي مطر، رئيس حلول الكفاءات في شركة "لينكد إن": "تمتلك «لينكد إن» فرصة فريدة لدراسة هجرة الكفاءات المهنية وتوجّهاتها على الصعيد العالمي من خلال قاعدة أعضاء الشبكة الواسعة والتي تشتمل على ما يزيد على 300 مليون مشترك حول العالم، 10 ملايين منهم في منطقة الشرق الأوسط، منهم مليون مشترك من دولة الإمارات العربية المتحدة وحدها".

وأضاف مطر: "أشارت نتائج الدراسة إلى أن كلا من الإمارات والسعودية سجلتا زيادة بنسبة 1.3% و0.9% على التوالي في مجال هجرة الكفاءات المهنية. كما أظهرت الدراسة وصول العديد من الكفاءات المهنية من أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية، وشبه القارة الهندية بالإضافة إلى باقي الدول العربية ما يثبت أن منطقة الخليج العربي أضحت إحدى أهم وجهات الجذب للكفاءات المهنية في العالم".

وأدرجت شركة "لينكد إن" في دراستها الدول التي سجلت نفسها كأعلى مصادر للكفاءات الوافدة الى المملكة، حيث تصدرت كل من الولايات المتحدة الامريكية، والهند، والباكستان هذه القائمة. كما أظهرت الدراسة كذلك أكثر القطاعات الصناعية الوافدة إلى المملكة، حيث جاءت قطاعات الهندسة، الإنشاءات والإدارة والقيادة في مقدمة هذه القطاعات.

محافظ الطائف يقف على البرامج الإصلاحية لنزلاء السجون.. اليوم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 شعبان 1435هـ - 23 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/946616

الطائف – حسن الغامدي
يقف محافظ الطائف فهد بن عبدالعزيز بن معمر يوم غد الاثنين على عدد من البرامج الاصلاحية بسجون المحافظة، ويطلع على مشاريع جديدة داخل السجن العام بحضور مدير سجون منطقة مكة المكرمة اللواء مسفر السواط، ومدير سجون الطائف العميد معدي البقمي ومديري الجهات الحكومية والقطاعات ذات العلاقة.
وتتضمن الجولة زيارة الخيمة الترفيهية الدعوية، والاطلاع على بعض البرامج والانشطة الداعمة لتأهيل النزلاء والتي تقام للعام الثالث على التوالي، وتحتوي على برامج ثقافيه ورياضية وصحية ودينية، ويقوم النزلاء بإعداد وجبة الافطار الصباحي خلال البرنامج كما يقومون ايضاً بإعداد وجبة الغداء، وهناك برنامج منظم ومجدول يستفيد منه جميع النزلاء، وينطلق هذاالبرنامج يومياً من الساعة السابعة صباحا وحتى الساعة الثانية عشرة ظهرا طوال مدة البرنامج ، وتهدف زيارة محافظ الطائف إلى تفعيل البرامج الإصلاحية للنزلاء ومشاركتهم يومهم، إضافة إلى افتتاح المكتبة العامة والمكتبة الإلكترونية والدائرة التلفزيونية المغلقة الجيل الثالث في نسختها الجديدة، وكذلك افتتاح قاعة المناسبات التي تحتوي على مدرج يتسع لأكثر من 250 مقعدا بكامل التجهيزات والمرافق المساندة ، ويستوعب المشروع المناسبات التي تخص ادارة السجون، كما يمكن استغلال القاعة للاحتفالات والمناسبات الداعمة للبرامج الاصلاحية للنزلاء.

فيما تمسك مقدم التوصية بها وترك الحسم للمجلس.. غداً إدارية الشورى ترفض "دراسة" إقراض التأمينات 50 مليار ريال لمواجهة عجزها

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 شعبان 1435هـ - 23 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/946615

الرياض- عبدالسلام محمد البلوي
يقدم رئيس لجنة الاقتصاد والطاقة في الشورى صالح الحصيني يوم غد (الثلاثاء) للشورى توصيته الإضافية على تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية التي رفضتها، وطالب فيها بدراسة منح المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قرضاً حسناً بمبلغ 50 مليار ريال لمدة خمس وعشرين سنة، لتغطية عوائده جزءا من العجز المتوقع، وكان الحصيني قد شدد في مداخلته على تقرير التأمينات السنوي الذي ناقشه المجلس قبل 26 يوماً على أن تكون استدامة التأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتقاعد من أولويات المجلس والدولة، مؤكداً ما نشرته"الرياض" في شأن صندوق معاشات التقاعد

للقطاع المدني والعسكري والتأمينات الاجتماعية وأنها ستواجه خلال عام 1442 عجزاً بالوفاء بالتزاماتها المالية تجاه مشتركيها، كما أشار إلى أن صندوق النقد الدولي يبين في أحدث تقاريره إلى التراجع في فائض الميزانية التي هي الأخرى قد تدخل حيز العجز.

التصويت على وضع قواعد للإفصاح والنشر الإعلامي لقضايا الإسكان التي تباشرها الوزارة

وأضاف الحصيني في مبررات توصيته، بأن الظروف الحالية مواتية لطلب الإقراض حيث يبلغ إجمالي صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد(3101،8) مليار ريال في العام الحالي، كما أن تعزيز قدرات المؤسسات الادخارية من أكبر خطوات تعزيز الاطمئنان، وكانت هي من أهم مصادر تمويل عجز الميزانية لوحدث لاقدر الله كما حدث في الثمانينات، إضافة إلى ان إعانة الدولة هي أحد مصادر موارد التأمينات حسب المادة السابعة عشرة من نظامها.

من جهته سيعرض الدكتور فهد بن جمعة توصية له لم تأخذ بها لجنة الإدارة ودعا فيها التأمينات الاجتماعية إلى ربط إحصائية مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات واحصائيات المسجلين في التأمينات الاجتماعية لتفادي التباين بين تلك الإحصائيات واكتشاف مواطن الخطأ.

توصية لربط إحصائية الاحصاءات بالتأمينات للحد من العمالة الوهمية والتهرب من السعودة

ويرى ابن جمعة في مسوغات توصيته الحد من العمالة الوهمية والازدواجية في التسجيل التهرب من السعودة، كما تهدف إلى التأكد من تسجيل العاملين غير السعوديين فعلياً وأنهم لم يغادروا نهائياً وتستغل أسماؤهم بغيرهم.

وفي شأن تقرير وزارة الإسكان الأخير قررت اللجنة المعنية بمجلس الشورى تبني توصية تنص على وضع قواعد للإفصاح والنشر الإعلامي المتعلق بقضايا الإسكان التي تباشرها وزارة الاسكان، فيما تأجلت توصية للعضو خالد العقيل ونصت على دراسة تخيير أصحاب الأراض كبيرة المساحة في تطوير وتسويق أراضيهم أو فرض رسوم زكاة سنوية عليها، كما تأجلت توصية للعضو منصور الكريديس يطالب فيها المؤسسة بتضمين تقريرها السنوي القادم نتائج التقارير التي يقدمها مفتشو التأمينات الذين يقومون بمراقبة نظام التأمينات ولوائحه التنفيذية.

عقب افتتاح الملتقى الأول لمجلس المحامين مع رؤساء محاكم الاستئناف

مصدر قضائي لـ "الرياض": النظام يسمح بترشيح الكفاءات الشرعية من "المحامين" و"الأكاديميين" للقضاء

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 شعبان 1435هـ - 23 يونيو 2014م

http://www.alriyadh.com/946644

الرياض – أسامة الجمعان

أوضح المجلس الأعلى للقضاء أن نظامه يسمح بترشيح الكفاءات الشرعية من المحامين والأكاديميين لدخول السلك القضائي كقضاة، بشرط توافر كامل شغل الوظيفة القضائية المبينة في نظام القضاء، وأهمها بعد حسن السيرة العامة والسلوك الخاص كون المرشح يحمل شهادة إحدى كليات الشريعة بالمملكة بتفاصيل التقدير الواضحة في النظام، واجتياز الضوابط المعدة من قبل المجلس، وأن المجلس يقبل في ذلك الترشيحات سواء من الجهات العلمية أو القضائية.

جاء ذلك خلال تصريح مصدر قضائي في المجلس الأعلى للقضاء ل(الرياض) في أعقاب فعاليات الملتقى الأول للمجلس الاستشاري للمحامين برؤساء محاكم الاستئناف بالمملكة الذي افتتحه وزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم

العيسى، وذلك تعليقاً على ما جاء في مداخلة أمين المجلس الشيخ سلمان النشوان الذي أفاد بأن الأعمال القضائية النظيرة يمكن من خلالها استقطاب كفاءات المحامين الشرعيين.
وقد أكد وزير العدل خلال كلمته الافتتاحية أهمية دور المحامي السعودي مشيداً بكفاءته ومهنيته العالية، منوهاً بتوصيفه الحقوقي باعتباره القضاءَ الواقف، والشّريكَ الأهمَّ للمنظومة القضائيّة في إيصال العدالة، مشيراً إلى أن وزارة العدل تكفلت بتأهيل وتدريب المحامين، وأنها ترعى باستمرار هذه المهنة من خلال الدعم والإسناد وإشرافها العام، مع احترامها في ذات الوقت لضمانات استقلالها، وهي تمارس عملها الخلاّق وفق أحكام الشرع والنظام.
وتطرق اللقاء إلى العديد من المسائل والقضايا، من بينها حصانة المحامي والمطالبة بحمايته من المنافسة غير المهنية من خلال الوكلاء أو المعقبين، وأن النص الذي أجاز لهما ممارسة الترافع أمام المحاكم في قضايا محددة جاء ليقرر نصاً لا يعدو أن يكون انتقالياً يتطلبه الظرف المرحلي في حينه، ليُراعي بداية انطلاقة العمل المهني للمحاماة، أما وقد استقر عملها ومضى على النظام أكثر من عقد من الزمن فيجب مراجعة هذا النص، وحماية المحامي المرخص من المنافسة غير المهنية والتي لربما أساءت حتى للقضاء وليس أطراف الدعوى فحسب.
وأكد بعض حضور المحامين أن 90% من عمل المحاماة ينصرف لصالح الوكلاء والمعقبين، وأن المحامين لا يحظون سوى ب 10% فقط، ودار نقاش حول صحة هذا الرقم فيما أكد محامون آخرون أهمية دور المعقب والوكيل ليقوما بمباشرة الأعمال اليسيرة التي يصعب على المحامي التفرغ لها، ويصعب على أصحابها تكاليف المحامي لو اختص بها حصرياً.
وأشار بعض المحامين إلى أن فتح المجال للوكلاء والمعقبين جعل المحامي صاحب اقتصاديات ضعيفة وأنه لا يمتلك الإمكانات في التدريب ولا التوظيف، وأجاب حضور الوزارة بأنها تكفلت بتدريب المحامين وأن العمل المهني المتميز يجلب الاقتصاديات القوية وأنه يفترض أن تبقى المحاماة كما هي صاحبة رسالة .
وتناول اللقاء أهمية تزويد أطراف الدعوى بقرار محكمة الاستئناف وعدم حجبه عن أي منهم متى طلبه، وتمكين المحامي بالدخول في دوائر محاكم الاستئناف، وعدم منعه، وأجاب حضور الوزارة بأن قرارات محكمة الاستئناف في مرحلتها الحالية تشكل مخابرة بينها وبين المحكمة الابتدائية ولا صفة لأي من أطراف الدعوى فيها لكن القاضي متى تعلقت ملاحظة محكمة الاستئناف باستجلاء ما لدى الأطراف فإنه يتم عرض الموضوع عليهم.
أما الملحوظات الشكلية والإجرائية فإنها لا تعني أياً من الأطراف وما كان من الإجراء على أبعد الاحتمالات مع قلتها يمس الأطراف فإنه يتم إحاطتهم به أثناء مراجعة الحكم الابتدائي بناء على ملحوظات الاستئناف، وأن قرار محكمة الاستئناف يُظهَّر على الحكم القضائي برقمه وتاريخه وأسماء مؤيديه من القضاة، وهذا كاف، أما الدخول للدوائر القضائية فإن محاكم الاستئناف في مرحلتها الانتقالية الحالية هي محكمة نظام وليست محكمة موضوع لكن عندما تتصدى للقضية فإنها تستدعي أطراف الدعوى.
وتناول اللقاء مناقشة شعار وزي المحاماة، وأكد بعض قضاة الاستئناف أهمية تصنيف المحامين بحسب الدرجات القضائية وبحسب المواد القضائية، وتمت مناقشة أهمية العطلة القضائية التي يُعمل بها في عموم دول العالم، وأجاب حضور وزارة العدل بأنه من الأفضل والأجدى للعطلة أن تكون مفتوحة للجميع بحسب رغبة وظروف كل قاض وحتى لا يؤثر في سرعة الإنجاز القضائي في أي وقت من أوقات السنة، فالعدالة لا يمكن أن تعطل بما يؤثر في حجم إنجازها المتوازي طيلة العام.
وتم بحث خضوع القاضي والمحامي للقسم، وتمت إثارة جانب حماية المحامي السعودي من تعيين مستشارين شرعيين وقانونيين في القطاع العام والخاص غير مرخص لهم بالمحاماة، ومنع القطاع العام تحديداً من الترافع أمام الجهات القضائية إلا عن طريق محام مرخص له، وليس عن طريق إداراتهم القانونية.
كما طالب المحامون بإيجاد مدخل خاص لهم في المحاكم، وعدم خضوعهم للتفتيش وأن يتم التعامل معهم بمعاملة خاصة تقديراً لدور المحامي، وأكدت وزارة العدل على أهمية هذا الطلب وأنه في المباني الجديدة روعي إيجاد مداخل وأماكن خاصة بالمحامين.
وقد أكد المحامون على الدور المهم الذي تضطلع به وزارة العدل في خدمة مهنة المحاماة وحمايتها، ورعاية شؤونها، وعلى فتح أمثال هذه الحوارات البناءة مع قيادات الجهاز القضائي.
الجدير بالذكر أن هذا اللقاءَ يمثل الملتقى الأول من نوعه عربياً، وقد انتهى إلى مقترحات وتوصيات تهم مرفق العدالة.
وبعد انتهاء اللقاء أوضحت وزارة العدل أن المجلس الاستشاري يضم مجموعة من المحامين تم اختيارهم بناء على معلومات الوزارة الاستطلاعية والدقيقة عن تفاعلهم الإيجابي والمستمر مع شؤون العدالة وتقديمهم للعديد من المقترحات والمبادرات والملحوظات النافعة وتسجيلهم حضوراً قوياً في هذا المجال، ما كان له الأثر في تزويد مرفق العدالة بالآراء والأفكار التي أسهمت بشكل كبير في تحديث وتطوير المرفق ودعمت بصورة مباشرة منجزات مشروع خادم الحرمين

الشريفين لتطوير القضاء خاصة المقترحات الإجرائية والتي تم اعتمادها في مشروع إعادة هندسة الإجراءات، فضلاً عن المقترحات التقنية والتدريبية، وتوفير مكملات البيئة العدلية بوجه عام، وقد تم رصد أداء كل محام تم ترشيحه لعضوية المجلس من خلال قاعدة بيانات لدى إدارة مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء، علاوة على تزويد بعض القضاة بأسماء مرشحيهم لشغل من يرونه من المحامين لعضوية المجلس الاستشاري وعرض الترشيح على المعايير المشار إليها أمام لجنة مختصة، وأن المجلس سيظل قائماً بإذن الله حتى بعد صدور نظام هيئة المحامين لأن أهدافه ومهامه تدعمان صلاحيات الوزارة في مشروع الهيئة المرتقب .

وأوضحت الوزارة أن اختصاصات المجلس تنصب على التمثيل الرسمي في أمثال هذه الملتقيات المحلية، وحضور المناقشات والحوارات الخارجية ذات الصلة بالشؤون العدلية ضمن الوفود القضائية أو وفد المحاماة المستقل، بعد الرفع للمقام السامي بذلك، وتقديم المقترحات والملحوظات للإسهام في الرقي بالمستوى اللائق بالعدالة، وتقديم التزكيات لذوي الشأن.

وذكرت الوزارة أنها ستزود أعضاء المجلس ببطاقات تعريفية لعضويتهم فيه، وأن المجلس الاستشاري قابل للزيادة على ضوء المعايير المشار إليها لأن الهدف هو خدمة الصالح الوطني في جانب مهم وهو تحقيق العدالة والرقي بخدماتها، وأن ما ذُكر يمثل لائحته الداخلية على ضوء صلاحيات الوزارة وسلطتها التقديرية في تطوير المرفق العدلي بما فيها الإسهام في تطوير مهنة المحاماة والإفادة من كوادرها وكفاءاتها لخدمة التحديثات العدلية في كافة محاور مشروع تطوير القضاء باستطلاع الاستشارات المهنية ذات العلاقة، والرفع للمقام السامي عن كافة الأعمال التأسيسية ومناشطها المنوه عنها وعلى الأخص المجلس الاستشاري المذكور أولاً بأول .

93 ٪ نسبة السعوديين العاملين في الدولة.. موظفو التعليم يمثلون العدد الأكبر

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 شعبان 1435هـ - 23 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/946668

الرياض - سلطان العثمان

كشفت وزارة الخدمة المدنية في إحصائية صادرة عن إدارة الإحصاء بالوزارة أن عدد العاملين بالدولة حتى تاريخ 1435/8/1ه بلغ(1.217.566) موظفاً ومستخدماً، عدد السعوديين منهم (1.144.380) ما نسبته 93.98% وعدد غير السعوديين(73.186) بنسبة 6.02%. حيث شكل العاملون بالدولة في الوظائف التعليمية العدد الأكبر الذي وصل إلى (513569) منهم 99.3% سعوديين ونسبة غير السعوديين 0.7% فقط، تلا ذلك العاملون في الوظائف العامة حيث بلغ عددهم (386901) نسبة السعوديين منهم 99.7% ونسبة غير السعوديين 0.3%، فيما جاء العاملون في الوظائف الصحية ثالثا بواقع (157640) نسبة السعوديين منهم 66.8% سعوديين و 33.2% من غير السعوديين، ومن ثم العاملين في وظائف أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعيدين حيث بلغ عددهم (50427) نسبة السعوديين منهم 69.43% وغير السعوديين 30.57%، بعد ذلك يأتي عدد العاملين على وظائف المستخدمين الذين يبلغ عددهم (55305) نسبة السعوديين منهم 99.84% وغير السعوديين ما نسبته 0.16%، ثم عدد العاملين في وظائف المؤسسات بواقع (40406) نسبة السعوديين منهم 99.95% وغير السعوديين 0.05% ، ثم عدد العاملين في وظائف المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني والذي بلغ (8790) نسبة السعوديين منهم 89.13% وغير السعوديين 10.87%. فيما بلغ عدد العاملين في وظائف هيئة التحقيق والادعاء العام (1982) والقضاة (1535) والوظائف الدبلوماسية (1011) موظفاً بلغت نسبة السعوديين فيها 100%.

بنك الرياض يقدّم حافلتين لجمعية "صوت متلازمة داون"

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 شعبان 1435هـ - 23 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/946598

تحت مظلة برنامج النقل الخيري الواعد الذي يتبناه لدعم ومساندة الجمعيات الخيرية والمؤسسات الإنسانية في المملكة، قدّم بنك الرياض حافلتي نقل لجمعية صوت متلازمة داون بالرياض، مجهزتين خصيصاً لنقل طلاب الجمعية، وذلك امتداداً لمساهمات البرنامج الرامية لتقديم المساعدات اللازمة لتسهيل تحركات ذوي الاحتياجات الخاصة من منسوبي مختلف الجمعيات في أنحاء المملكة، وتوفير السبل الكفيلة للارتقاء بمستوى الرعاية والعناية المقدمة لهم.

وجاء تسليم الحافلتين خلال حفل أقيم بهذه المناسبة في مقر الجمعية بمدينة الرياض بمشاركة كل من المشرف العام على إدارة خدمة المجتمع في بنك الرياض محمد بن عبدالعزيز الربيعة، ومستشار مجلس إدارة جمعية صوت متلازمة داون عبدالحميد الصالح، والمديرة التنفيذية لجمعية صوت متلازمة داون فاطمة ملك، وبحضور عدد من ممثلي الجانبين ومنسوبي الجمعية.

وأعربت المديرة التنفيذية فاطمة ملك عن شكر وتقدير الجمعية ممثلة بمجلس إدارتها وطاقمها الإداري وأولياء أمور منتسبيها لبنك الرياض على هذه المبادرة والدعم السخي والذي يعكس التزام البنك بخدمة أبناء وبنات المجتمع لا سيما من ذوي الاحتياجات الخاصة ومن ضمنهم ذوي متلازمة داون، وتقديم المساعدات اللازمة لتمكين الجمعية من أداء دورها في خدمة طلابها تأهيلاً وتعليماً على النحو الأمثل وتهيئة متطلبات المناخ الملائم الذي يتيح رعايتهم بأمان وراحة، وبما يمثله توفير وسيلة مواصلات آمنة ومجهزة من إضافة نوعية لتعزيز كفاءة وجودة الخدمات المقدمة لمنتسبي الجمعية، مؤكدة اعتزاز الجمعية بدور بنك الرياض كشريك استراتيجي للجمعية.

من جانبه قال الربيعة إن هذه المساهمة تعد إحدى ثمرات برنامج النقل الخيري والذي يمثل بدوره إحدى العلامات البارزة في منظومة برامج بنك الرياض الموجهة لخدمة المجتمع، وجرى إطلاقه من قبل البنك بهدف دعم جهود الجمعيات الخيرية في رعاية مختلف فئات المجتمع وتعزيز البيئة الحاضنة لخدماتها، لافتا إلى أن تقديم هذا الدعم لجمعية "صوت لمتلازمة دوان" والتي تضطلع بدور تعليمي وتربوي وتأهيلي رائد لأبنائنا من ذوي متلازمة داون، يعكس تقدير بنك الرياض للجهود التي تبذلها الجمعية ومساندتها في أداء رسالتها السامية وتحفيز أدائها ورفع كفاءة خدماتها.

وأضاف الربيعة أن بنك الرياض يسعى إلى تعميم الفوائد العائدة من برنامج النقل الخيري وتوسيع نطاق الجهات المستفيدة من ورائه بالنظر إلى الآثار الإيجابية الملموسة التي حققها من خلال المساهمات السابقة، مؤكدا اعتزاز البنك بنضوج هذه المبادرة وبردود الأفعال الإيجابية المصاحبة لها. وكان بنك الرياض قد قدّم في وقت سابق عددا من الحافلات المجهزة خصيصا لمنتسبي عدد من الجمعيات الخيرية في مختلف أنحاء المملكة، وشملت تقديم 3 حافلات لجمعية الإعاقة الحركية للكبار "حركية"، و 4 حافلات لجمعية الأطفال المعوقين، وحافلتين للجمعية السعودية لمكافحة السرطان، إلى جانب حافلة لكل من جمعية المعوقين بالإحساء وجمعية الملك خالد الخيرية النسائية بتبوك، والجمعية الخيرية للعوق البصري ببريدة، بالإضافة إلى تبرعه مؤخراً بحافلتين لصالح جمعية بناء الخيرية بالمنطقة الشرقية.

"سبق" ساهمت في إصدارها له بعد تفاعل "الأحوال المدنية" معها
"أحمد" يحصل على الهوية الوطنية بعد 18 عاماً من تزوير والده

المصدر: جريدة سبق الاثنين 25 شعبان 1435هـ - 23 يونيو 2014م
http://sabq.org/Wfegde

عبدالله السالم- سبق- خاص:
حصل الشاب أحمد محمد عسيري على الهوية الوطنية صباح اليوم الأحد، بعد أن قام والده ببيع رقم سجله المدني الخاص به لمقيم يمني، بعد أن اكتشف المواطن عملية بيع الرقم بالصدفة عند بلوغه السن القانونية، ورغبته في استخراج هوية وطنية؛ ليكتشف أن والده كان خلف عملية بيع الهوية.
وكانت وكالة الأحوال المدنية بوزارة الداخلية تفاعلت مع ما نشرته "سبق" عن قضية الشاب أحمد في الثاني من جمادى الأولى للعام الحالي؛ حيث أكد المتحدث الرسمي بوكالة الأحوال المدنية محمد الجاسر في وقت سابق، أن قضية الشاب أحمد منتهية تماماً، وسيتم إصدار هوية وطنية له خلال أسبوع، مؤكداً أن القضية مثبتة شرعاً وجميع الأطراف أدينت وعلى رأسهم والده الذي ثبت بيعه لهوية ابنه.
وعن والد أحمد قال "الجاسر": إن والد الشاب أحمد حضر للأحوال المدنية وقدّم الشاب اليمني على أنه ابنه، وقام بكامل التزوير وقدم جميع الإثباتات ووقع على كامل الأوراق. وسوف تطبق الجهات المعنية معه النظام.
وتقدم الشاب أحمد لصحيفة "سبق"، التي تابعت قضيته من بدايتها وحتى استخراج الهوية الوطنية، بكل الشكر والتقدير، مؤكداً أن هذا ليس بمستغرب على الصحيفة، كما تقدم بالشكر للأمير مشعل بن سعود، الذي وقف معه وسانده في القضية.
وانفردت وتابعت "سبق" قضية بيع رقم سجل مدني خاص بمواطن سعودي لمقيم يمني، بعد أن اكتشف المواطن عملية بيع الرقم بالصدفة عند بلوغه السن القانونية، ورغبته في استخراج هوية وطنية ليكتشف أن والده كان خلف عملية بيع الهوية.
وكانت "سبق" تواصلت مع المواطن المسلوبة هويته أحمد محمد عسيري، من سكان محافظة محايل عسير، التابعة لمنطقة عسير؛ لأخذ التفاصيل.
وقال: "بداية معاناتي في عام 1428هـ عند بلوغي للسن القانونية؛ لاستخراج بطاقة الهوية الوطنية، تقدمت للأحوال المدنية بمحايل عسير بطلب إصدارها، وأفادوني بأنه قد تم استخراجها بنفس اسمي ورقم سجلي المدني المدوَّن في سجل الأسرة".
وأضاف: "وبعد البحث والتأكد اتضح أنه قد غُرِّر بوالدي، من عصابات تبيع وتشتري السجلات المدنية، بأموال طائلة لا أعلم أين تذهب؛ هل في مخدرات أم أعمال إرهابية وإخلال بأمن وأمان هذا الوطن الغالي، أم هو جشع وحب للمال؟! فكنت ضحية مثل كثير ممن فقدوا هوياتهم، ولست بمفردي من يعاني.

وتابع "العسيري": "والدي أحضر مقيماً من الجنسية اليمنية، وهو مخالف لنظامي العمل والإقامة، وذهب به إلى الأحوال وادَّعى أنه ابنه وأكمل جميع الإجراءات وأصدر له بطاقة الهوية باسمي ورقم سجلي الخاص، فأصبحت المجهولَ، ومن

يومها فقدت كل شيء كنت أحلم به؛ حيث إنني طرقت كل باب ولكن دون جدوى، وكنت أذهب لمراجعة الأحوال وكان هناك مماطلة لحل مشكلتي بوجود أيادٍ خفية تخبر والدي بمجرد دخولي إلى مبنى الأحوال، فيتصل بي ويأمرني بالخروج والعودة إلى المنزل".

الاقتصادية

الأكثر قراءة

مطالبات بـ "سد الفجوة بين الأسعار والأجور"

المصدر: جريدة الإقتصادية الاثنين 25 شعبان 1435هـ - 23 يونيو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/06/23/article_860192.html

«الاقتصادية» من الرياض

طالب قراء "الاقتصادية" بضرورة سد الفجوة بين ارتفاع الأسعار والأجور، جاء ذلك في تعليقاتهم على الخبر المنشور في الصحيفة أمس، بعنوان: "تضاعفت الاحتياطيات السعودية خمس مرات خلال تسع سنوات"، حيث قال أبو ريان: العبارة غير منطقية.. تضاعفت الاحتياطيات السعودية بنحو خمس مرات خلال تسع سنوات، حيث كانت 580.8 مليار ريال بنهاية عام 2005، فيما بلغت 2.77 تريليون ريال بنهاية شهر نيسان (أبريل) الماضي، بنسبة ارتفاع تتجاوز 375 في المائة، أرجو مضاعفة الرقم 580.8 تسع مرات فلن تجده كما ذكر ولن تكون نسبته 375 في المائة".

وقال قارئ: "ارتفاع الاحتياطات يتناسب طرديا مع اتساع الفجوة بين الأسعار والأجور بسبب التوجيه الخاطئ للدعم الحكومي للسلع الذي يصب في مصلحة الموردين في ظل عدم وجود جمعيات تعاونية تنصف المستهلك وتضع الأسعار في مسارها الصحيح".

وقال آخر: "إذا لم تستثمر في القطارات والمطارات والبنية التحتية والصناعة وغيرها فستظل في البنوك لا فائدة منها".

وكان تقرير الصحيفة قد أكد أن الاحتياطيات السعودية تضاعفت خمس مرات خلال تسع سنوات، حيث كانت 580.8 مليار ريال بنهاية عام 2005، فيما بلغت 2.77 تريليون ريال بنهاية شهر نيسان (أبريل) الماضي، بنسبة ارتفاع بنحو 370 في المائة.

ووفقاً لتحليل وحدة التقارير الاقتصادية في صحيفة "الاقتصادية"، شكلت الاحتياطيات الموجودة في الخارج نحو 99 في المائة من الاحتياطيات السعودية، وهي عبارة عن استثمارات في أوراق مالية في الخارج بقيمة 2.03 تريليون ريال تشكل 73 في المائة من الاحتياطيات.

إضافة إلى نقد أجنبي وودائع في الخارج بنحو 678 مليار ريال تعادل 25 في المائة من إجمالي الاحتياطيات السعودية، يضاف إليهما احتياطي لدى صندوق النقد الدولي بقيمة 20.5 مليار ريال، تمثل نحو 1 في المائة من الاحتياطيات، لتشكل المكونات الثلاثة نحو 99 في المائة من الاحتياطيات السعودية الإجمالية.

وتكمن أسباب اقتصادية وراء وجود هذه النسبة الكبيرة من الاحتياطيات في الخارج، أهمها أن الاحتياطيات عادة يتم تجنيبها لمواجهة أزمة أو مخاطر قد يتعرض لها الاقتصاد بشكل عام في المستقبل أو أن تتعرض ميزانية الدولة لتحقيق عجز.

وعليه فمن المتوقع أن تجنب السعودية هذه الأموال في الخارج للأسباب نفسها، حيث إنه في حال تعرض الاقتصاد أو ميزانيته لأية أزمة جراء تراجع أسعار النفط على سبيل المثال، تكون هذه الأموال في دورة اقتصادية أو ظروف اقتصادية مختلفة عن ظروف الاقتصاد السعودي ويمكن الاستعانة بها لمواجهة هذه الأزمة أو المشكلة إذا حدثت.

ومن المتوقع أن جزءا كبيرا من الاستثمارات في الأوراق المالية في الخارج عبارة عن أذونات خزانة، وهذه أيضاً لها مبرر اقتصادي مهم، وهو أن أذونات الخزانة من أدوات الدين قصيرة الأجل بالتالي يمكن تسييلها بشكل سريع في حال حدث أي مشكلات في الاقتصاد أو الميزانية السعودية.

كما أن أذونات الخزانة تتسم بكونها قليلة المخاطر، وهو ما يبرر استثمار 73 في المائة من الاحتياطيات السعودية في أوراق مالية في الخارج، جزء كبير من هذه الأوراق عبارة عن أذونات خزانة.

مسار

فوضى (النظام) العالمي الجديد

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 شعبان 1435هـ - 23 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/946498

د. فايز بن عبدالله الشهري

يبشّر الباحث وأستاذ علم السياسة في جامعة أوهايو "Randall L. Schweller" في مقالة نشرتها له مجلة فورين بوليسي العدد الأخير بنهاية العصر الأمريكي مشيرا إلى أن خبراء السياسة الخارجيّة قد تنبأوا بذلك منذ بداية القرن الحادي والعشرين.

ويعيب البروفيسور "شويلر" على الباحثين أنهم انشغلوا بالسؤال عن القوى البديلة للولايات المتحدة وكان ينبغي أن يسألوا عمّا إذا كان مفهوم الهيمنة العالميّة لا يزال ساريا في عصرنا.

المثير في تحليلات "شويلر" هو تأكيده أن العالم يتّجه على نحو متزايد لتعزيز فكرة أنّه لم يعد هناك قوة عظمى واحدة، أو مجموعة من القوى العظمى، التي تفرض النظام على مجريات السياسة الدوليّة. بدلا من ذلك يرى الباحث أنّ هناك قوى جديدة تتشارك وتتنافس تتمثل في بعض الدول والشركات متعددة الجنسيات، والحركات الأيديولوجيّة، ومجموعات الجريمة والإرهاب العالمي بل وحتى منظمات حقوق الإنسان. وهو بهذا التحليل يقرر أن السياسة الدوليّة ستتحوّل من نظام يرتكز على مبادئ يمكن التنبؤ بها، وثابتة نسبيا (كما هي الحال في المشروع الأمريكي أو السوفياتي سابقا)، إلى وضع مجهول لا يمكن التعامل معه بشكل اعتيادي وفق السلوك السياسي الطبيعي.

وكمثال على هذا التحول العالمي – على سبيل المثال- نجد أن المفاوضات التي تجري طوال سنوات مع حكومة "إيران" حول برنامجها النووي تحوّلت إلى مواسم "متعة" سياسيّة إيرانيّة ومعاناة أمريكيّة أوروبيّة مع أنّها في منطق السياسة ومعادلة القوة مشكلة لها حلول كثيرة تبدأ من منصة الأمم المتحدة ولا تنتهي بإرسال بضع قطع بحريّة تزمجر قبالة الساحل الإيراني وينتهي الأمر كما كانت الحال فيما مضى.

وتأسيساً على ذلك فالراصد للواقع السياسي يرقب كيف قاد تردّي التوازن العالمي وفقدان القوى الأمنيّة الدوليّة لتأثيرها ناهيك عن انشطار الرؤية السياسيّة الفعّالة إلى جعل "سورية" مسرحا سياسيا عبثيا تتقاطع فيه الجرائم باسم الوطن والطوائف والمصالح والعقد البشريّة بكل أمراضها والعالم يتفرّج.

الواقع أنّ بلاد الشام (سورية ولبنان) في حالة من "الفوضى" الخلاّقة حتى باتت أشبه بمسرح شياطين، وها هو "العراق" يستيقظ كل يوم على المزيد من الصور العبثيّة التي لم يستطع أحد أن يستوعب أبعادها سوى بالضرب في الودع السياسي أو اختلاق الشجاعة لقوى استهلك تاريخها الدموي كل قواها.

مشكلة الإدراك السياسي الأمريكي للمتغيرات العالميّة أنّه لم يتواكب أهميّة وحركة مع القوى الجديدة التي حرّكتها مصالح زواج الأعمال بالسياسة ضمن مفهوم " النظام العالمي الجديد" الذي أطلقه "بوش الأب" مطلع التسعينيات مبشّرا ببعض الحريات والحقوق. وهكذا غادر الأمريكيون الصومال وتركوها كيانات متناحرة وأطفالا يموتون من الجوع في ظل تناحر قبلي واستقطابات لا أول لها ولا آخر، ثم كانت الأصابع الأمريكيّة في العراق أكثر اتساخا منذ غزو واحتلال بغداد سنة 2003م التي خلّفت عشرات الآلاف من القتلى وملايين المهجّرين باسم الحريّة ثم ها هي بغداد الرشيد اليوم بعد أكثر من عقد من "الوعد الكاذب" لا راية عليا فيها سوى راية الموت والتفرقة والدمار.

* مسارات:

قال ومضى: لا أعرف الجواب ولكني أحاول جاهداً إتقان صنع الأسئلة.

نثار

مستوى الأمية في بلادنا

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 شعبان 1435هـ - 23 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/946496

عابد خزندار

وهذا خبر نشرته صحيفة الرياض في عددها رقم 16798 الصادر بتاريخ 23 شعبان 1435 الموافق 21يونيو 2014 : « فاقت المملكة العربية السعودية هدف مؤتمر داكار للتعليم 2015 م المتمثل في تحسين محو أمية الكبار بنسبة 50٪ بحلول عام 2015، حيث أبلغت منظمة اليونسكو بأنها تمكنت من تجاوز هذه النسبة لتصل إلى 61ر60٪ بنهاية عام 2013، حيث استطاعت تخفيض مستوى الأمية في المملكة إلى 81ر6٪ ». انتهى الخبر

وهو طيب وبشير خير ولكن لم نفهم منه مرجع النسبة : هل هو عدد السعوديين الذي لا يتجاوز 16 مليون نسمة ، أم عدد السكان إجمالا وهو 26 مليون نسمة أي أنّ هناك 10 ملايين وافد؟

هذا غير المتخلفين الذين يقدر عددهم ب 4 ملايين أو أكثر، ومعظم الأجانب إلاّ نسبة ضئيلة أميون، لأننا في الأعوام الماضية دأبنا على استتقدام الأميين، أي أننا نكافح الأمية من جهة ونستوردها من جهة أخرى، وكأننا لا أرضا قطعنا ولا ظهرا أبقينا، أو بالعامية : « كأنك يا أبو زيد ما غزيت »، وهذا الذي قلته مهم جدا إذا أخذنا في الاعتبار الهدف من محو الأمية، فهو لا يتحقق بمحو الأمية بين السعوديين ، وإبقائها لدى الأجانب، وبالطبع ليس المطلوب أن نمحو أميتهم، ولكننا نستطيع على الأقل ايقاف استقدام المزيد منهم، فهل نفعل؟

ما الذي تفعله الأمم المتحدة ؟

أفكار للحوار

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 25 شعبان 1435هـ - 23 يونيو 2014م
اضغط هنا

م. عبدالله بن يحيى المعلمي

كثيراً ما أسأل ما الذي تفعله الأمم المتحدة؟ ماهي إنجازاتها وأنشطتها؟ وإن كان التساؤل ساخراً فإنه يكون مصحوباً بالانتقاد التقليدي حول إخفاق الأمم المتحدة في حل مشكلات فلسطين وسوريا وغيرها من نقاط الصراع في العالم، ولكنني أتوجه اليوم بحديثي إلى أولئك الذين يسألون برغبة صادقة في معرفة الإجابة لأقول لهم إن الجانب السياسي على أهميته

لا يحتل إلا جزءاً من اهتمامات الأمم المتحدة ومسئولياتها، في حين تأتي أعمال التنمية ومحاربة الفقر والجهل والمرض في مقدمة أعمال الأمم المتحدة وإليكم البيان.
الأمم المتحدة تتولى تقديم الغذاء إلى تسعين مليون إنسان في أكثر من سبعين بلداً في العالم ومنهم ضحايا الزلازل والأعاصير والكوارث الطبيعية.
الأمم المتحدة تقدم التطعيمات اللازمة إلى 58% من أطفال العالم، وهي بذلك تنقذ حياة مليونين ونصف المليون في كل عام، ومن بين هؤلاء الأطفال الكثير في باكستان ونيجيريا وغيرها من بلاد العالم.
الأمم المتحدة ترعى ستة وثلاثين مليوناً من اللاجئين الفارين من أتون الحرب أو المجاعة أو الاضطهاد، ومنهم ملايين اللاجئين الفلسطينيين والسوريين والأفغان وغيرهم.
الأمم المتحدة تعمل على مقاومة آثار التغيير المناخي وقادت حملة منظمة لإنهاء استخدام الوقود المحتوي على الرصاص في أكثر من مائة دولة في العالم.
الأمم المتحدة تحافظ على السلام في ستة عشر موقعاً على أربع قارات وتنشر في سبيل ذلك مائة وعشرين ألف جندي من ذوي القبعات الزرقاء.
الأمم المتحدة تحارب الفقر، وقد قدمت مساعداتها في هذا المجال إلى أكثر من ثلاثمائة وسبعين مليوناً من البشر عبر الثلاثين عاماً الماضية.
الأمم المتحدة تعمل على حماية حقوق الإنسان وذلك من خلال ما يربو على ثمانين معاهدة ووثيقة دولية.
الأمم المتحدة تنفق أكثر من اثني عشر مليار دولار في أعمال الإغاثة لمواجهة الحالات الطارئة.
الأمم المتحدة تساعد الدول على تحقيق استقرارها السياسي وتقدم العون في تنظيم الانتخابات ومراقبتها والتأكد من نزاهتها وحياديتها إلى ثلاثين دولة كل عام .
الأمم المتحدة ترعى الصحة الإنجابية لدى الأمهات وهي بذلك تنقذ حياة ثلاثين مليون امرأة في كل عام خاصة في أفريقيا وجنوب آسيا.
هل حققت الأمم المتحدة كل ما هو متوقع منها بأكبر قدر من الكفاءة وأقل حجم من التكاليف؟ الجواب هو بالطبع لا، وهناك الكثير مما يمكن بل ينبغي عمله في هذه المجالات وفي سواها، ولكن الأمم المتحدة هي الإطار العالمي الشامل الوحيد الذي تنتظم فيه كل أقطار المعمورة وخاصة الصغيرة منها لتجد لها صوتاً وسط الزحام ولتسلط الأضواء على اهتمامات البشرية ومعاناتها وتطلعاتها.
أقلوا عليهم من اللوم أو سدوا المكان الذي سدوا.

دور المحامي في المجتمع

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 25 شعبان 1435هـ - 23 يونيو 2014م
http://www.alyaum.com/News/art/147100.html

د. سعود العماري

كانت المحاماة ومازالت مهنة القيم الإنسانية الخالدة، فهي مرتبطة بالدفاع عن الحق في مواجهة الباطل، حيث يتجه دور المحامي في المجتمع نحو تطبيق مقاصد الشريعة الإسلامية وتحقيق العدل.

فالمحامي يدافع عن حقوق وحريات الأشخاص المدنية منها والجنائية، ومن جهة أخرى يدافع عن حقوق الأشخاص الاعتبارية كالشركات التجارية والجمعيات الخيرية والأهلية والمؤسسات الحكومية، لذلك تحتل مهنة المحاماة مكانة بارزة في دول العالم كافة، لأنها تسعى إلى تحقيق غاية سامية ونبيلة.

ونظراً للنمو المطرد الذي يشهده العالم وكثرة العلاقات وتشعبها على المستويين المحلي والدولي، الأمر الذي أدى إلى إصدار العديد من الأنظمة والقوانين وإبرام الاتفاقيات الدولية لحماية الحقوق، فقد تمت الاستعانة بالمحامين من أهل الخبرة والتخصص لسن هذه القوانين وتنظيم العلاقات بين الأطراف بشكل يحفظ لكل ذي حق حقه.

كما يبرز دور المحامي في المجتمع عند قيامه بتمثيل دولته والدفاع عنها وعن مسئوليها ضد أية دعاوى مغرضة يكون من شأنها الإساءة إلى سمعتها أو الانتقاص من سيادتها.

كما تُعنى مهنة المحاماة بصناعة القادة وإعداد الكفاءات وترسيخ المبادئ والقيم وإجادة إدارة الأزمات، وكثير من رؤساء الدول قد تخرجوا في كلية الحقوق وكانوا يزاولون مهنة المحاماة في بداية مسيرتهم، وخير مثال على ذلك: بعض رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية كالرئيس السابق ابراهام لنكون، وبيل كلينتون، وجورج واشنطن، والرئيس الحالي باراك أوباما، فضلاً عن ذلك الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي، وغيرهم الكثير مثل الدكتور غازي القصيبي يرحمه الله.

ليس هذا فحسب، بل إن أكثر الوزراء على مستوى العالم من خريجي كليات الحقوق، حتى أن كلية الحقوق في كثير من البلدان العربية تسمى الآن كلية الوزراء، لأن أكثر الوزراء من خريجيها.

جدير بالذكر أن نظام المحاماة رقم (م/38) وتاريخ 1422/7/28هـ قد أولى عنايته بدور المحامي في المجتمع في الدفاع عن الحقوق والحريات وإثباتها والعمل بها. حيث نصت المادة التاسعة عشرة منه على أنه : "على المحاكم وديوان المظالم واللجان المشار إليها في المادة (الأولى) من هذا النظام والدوائر الرسمية وسلطات التحقيق أن تقدم للمحامي التسهيلات التي يقتضيها بواجبه وأن تمكنه من الاطلاع على الأوراق وحضور التحقيق، ولا يجوز رفض طلباته دون مسوغ مشروع".

كما نصت المادة (1/4) من نظام الإجراءات الجزائية رقم (م/2) وتاريخ 1435/1/22هـ على أنه: "يحق لكل متهم أن يستعين بوكيل أو محام للدفاع عنه في مرحلة التحقيق والمحاكمة".

كما أكد ذلك مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المعقود في هافانا عام 1990م، حيث نص على أن: "لكل شخص الحق في طلب المساعدة من محام يختاره بنفسه لحماية حقوقه وإثباتها وللدفاع عنه في جميع مراحل الإجراءات الجنائية".

وهذا يدل - بطريقة لا تدع مجالاً للشك - على دور المحامي في السعي إلى حماية حقوق موكليه، والدفاع عنها، وإعلاء راية العدل والحق.

وتفعيلاً لدور المحامين في المجتمع فإنه لزاماً عليهم المشاركة في الأنشطة الخيرية والاجتماعية والثقافية والمناقشات العامة المتعلقة بالأنظمة والقوانين، لدعم العدالة وحقوق الناس ورعايتها.

إضافة إلى تكوين الروابط المهنية وحضور الندوات والمناقشات وإبداء الآراء بما يخدم البلاد والعباد وفقاً للأنظمة والقوانين وأخلاق المهنة والمعايير المتبعة في هذا القطاع الحيوي.

الاقتصادية

نفقة المطلقة

المصدر: جريدة الإقتصادية الاثنين 25 شعبان 1435هـ - 23 يونيو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/06/23/article_860200.html

علي الجحلي

استفزني عنوان الخبر المنشور في صحيفة "مكة" عن نتائج استبيان وجه للمحاكم في مناطق المملكة عن المبلغ المناسب نفقة للمطلقة. كانت المعلومات حول التقديرات متفاوتة جداً. فمن قائل إن المطلقة تستحق ثلاثة آلاف ريال، إلى من رأى أنها لا تستحق أكثر من 50 ريالاً في الشهر.

أتحفظ بدءاً على إعطاء المحاكم صلاحية تقرير النفقة لأسباب عدة. أهمها أن مسؤولية النواحي الاجتماعية والأسرية وتحديد احتياج الأسر وتقرير حدود الضمان الاجتماعي تقع ضمن مسؤوليات وزارة الشؤون الاجتماعية. مهم جداً أن تصدر التقديرات من جهة مختصة مطلعة على الحالة وتعرف الاستحقاق الفعلي بناء على مؤشرات معتمدة، وهو السائد في أغلبية دول العالم.

يتبع ذلك أن المحاكم ليست متفرغة لأمور مثل إجراء البحوث الأسرية والمتابعة لأحوال المجتمع، التي تنبع منها تقديرات مثل هذه. إن كانت المحاكم فعلت ذلك من قبيل الاجتهاد في محاولة المساواة بين المتقاضين، فليتها استنارت برأي إدارات الشؤون الاجتماعية في المناطق.

يستعصي على ذي اللب أن يفهم كيف يمكن أن تعيش امرأة على مبلغ 50 ريالاً لمدة شهر كامل مهما انخفض مستوى التزامها تجاه طليقها وأطفالها. أبسط شيء يمكن بحثه في المجال هو أسعار المواد التي تستخدمها المطلقة يومياً لرعاية الأطفال.

إن المبلغ الذي حددته إحدى المحاكم لا يكفي لشراء علبة حليب واحدة، واحتياج طفل لمدة شهر فقط يتجاوز ثلاث علب حليب، دع عنك المستلزمات الأخرى كالملابس والحفاظات وتكاليف العلاج والتعليم، بل إن بعض المطلقات تدفع إيجاراً لشقة تعيش فيها مع أطفالها.

لعل المستغرب أكثر هنا هو التوجه نحو تحديد النفقة بما تشتريه الأم لطفلها، والشرع يعطيها الحق حتى في مقابل رضاعة الطفل وهو من لحمها ودمها. أظن أن هذا يدعو إلى توقع أن تكون تقديرات المحاكم أعلى من تقديرات مكاتب الشؤون الاجتماعية.

إن خفض التزامات الأزواج بهذا الشكل محرض على انتشار الطلاق، ونحن نعاني ارتفاعا كبيرا في نسب الطلاق. أدعو من هنا إلى الدفع نحو المزيد من الالتزام من قبل الزوج تجاه مطلقته، خصوصاً ما يتعلق بالتهرب من النفقة تحت ذرائع غير منطقية، لعل ذلك يسهم في حماية الأسر من الطلاق وتبعاته.

الاقتصادية

وفد حقوقي يحضر محاكمة المدير السابق لقناة "الجزيرة أطفال" المحتجز في قطر منذ 2011

المصدر: جريدة الإقتصادية الاثنين 25 شعبان 1435هـ - 23 يونيو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/06/22/article_860055.html

تونس : د ب أ

قال رئيس نقابة الصحفيين التونسيين اليوم الأحد إن وفدا حقوقيا سيتوجه إلى قطر لحضور جلسة محاكمة للصحفي التونسي محمود بوناب المحتجز هناك منذ نحو ثلاثة أعوام. وقال رئيس نقابة الصحفيين ناجي البغوري إن الوفد الحقوقي الذي سيتجه إلى قطر يوم الثلاثاء سيضم أيضا رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان.

كما أفادت اللجنة المساندة لبوناب أنه يتوقع أن ترسل الرئاسة التونسية ممثلا عنها ضمن الوفد الحقوقي لحضور جلسة النطق بالحكم يوم 26 من الشهر الجاري. وقال البغوري: "لن تكون لنا محادثات رسمية في قطر ولكن ستقدم اللجنة الدعم لبوناب".

والإعلامي التونسي محمود بوناب 60 عاما، المدير السابق لقناة "الجزيرة أطفال" القطرية حبيس دولة قطر منذ 27 أيلول/سبتمبر عام 2011 دون عمل وقد سحبت السلطات القطرية منه جواز سفره وبطاقة الائتمان العلاجية بعد أن وجهت له النيابة العامة تهما بهدر المال العام لم يتم تأكيدها لدى القضاء.

وقال بوناب عقب مثوله لجلسة محاكمة هي الثامنة في شهر شباط/فبراير الماضي من الدوحة عبر السكايبي "القضية برمتها مكيدة مدبرة للتخلص من شخصي ومجموعة كانت بجانبي تتألف من 11 شخصا كما تخلصوا من أكثر من 130 موظفا بطريقة تعسفية".

وبدأت معاناة بوناب عندما أنهت مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، وهي المالك السابق لقناتي الجزيرة أطفال وقناة براعم، خدماته في أيلول/سبتمبر عام 2011 وفصلت إلى جانبه كامل الطاقم الإداري وعددا كبيرا من الموظفين العرب بينما بيعت القناتان إلى قناة الجزيرة الإخبارية. وقال البغوري: "لمسنا تطورا في محاكمة بوناب. تم الاستماع في آخر جلسة لأقواله لأول مرة نأمل أن يتم الإفراج عنه خلال جلسة النطق بالحكم يوم الخميس المقبل".

كاريكاتير

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 25 شعبان 1435هـ - 23 يونيو 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140623/Cartoon201406235868.htm

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 شعبان 1435هـ - 23 يونيو 2014م

المصدر هنا